العصام في شرح الكافية وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما
بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل الخبر هو الجزاء وحده والشرط
من تتمة المبتداء كالصلة بالقياس الى الموصول ورد عليه
بان الجزاء قد يخلو عن الضمير نحو من يكرمني فانك تسر ومن المقرر
ان الجملة الخبرية لا يخلو عن الضمير العائد الى المبتداء واجيب عنه بان
لذلك القائل ان يرد خلو الجزاء عن الضمير بانه يرتبط بالمبتداء
بتعليقه بما هو من تتمته فكانه قيل في قولك من يكرمني فانك
تسر من يكرمني تسر باكرامه وقيل لا خبر لهذا المبتداء و
الشرط والجزاء قائمان مقام الخبر كذا في شروح الكافية وصحح ابن
هشام الذي من اكابر الكمل القول الاول حيث قال في مغني اللبيب
عن كتب الاعاريب في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام بعون
الله ذي الانعام واذا وقع اسم الشرط مبتداء فهل خبره فعل
الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك
من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل الناس يقوم
او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه
اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتيني فله درهم
او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل الناس ان يقم
اقم معه الصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب
من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية انتهى اقول ولنا

الكمل جمع كامل كجمع ناصر على نصر منه

قوله بعون الله متعلق بقال وظرف مستقر حال من فاعل قال في الاول الباء للاستعانة وعلى الثاني للملابسة كما قال مولانا منلا خسرو في الدرر في اعراب بسم الله الباء للملابسة والظرف مستقر او للاستعانة والظرف لغو لكني صرح المحقق الرضي في شرح الكافية ان الظاهر لا منع في كون باء الملابسة ظرفا لغوا فاحفظه فانه لازم جدا منه

شبهة قوية على قول من قال بان الخبر الجملة الجزائية في قولهم من
يكرمني فانا اكرمه لان الجملة الجزائية في هذا المثال المجزومة محلا
بلا نزاع لديه فلو جعلت تلك الجزائية خبرا لاسم الشرط للزم
ان تكون مرفوعة محلا فلزم ان يكون الشيء الواحد في المحل الواحد
معمولا للعاملين المختلفين فهو باطل فلذلك لم يجز ان زيدا وعمرو
قائمان لا يقال اجاز سيبويه لا رجل ولا امراة حاضران في الدار
على ان يكون لا لنفي الجنس والرجل اسمه والامراة بالرفع عطفا
على محل الرجل البعيد والحاضران خبر لا والامراة فلزم ان يكون
الحاضران معمولا للعاملين المختلفين اعني لا والعامل المعنوي
لانا نقول لا التي لنفي الجنس لا تعمل في الخبر عند سيبويه بل العامل
فيه العامل المعنوي فلا يلزم المحذور واما عند القائلين
بعمل لا في الخبر وهم الجمهور فلا يجوز لا رجل ولا امراة حاضران
في الدار للزوم المحذور كذا في شرح مغني اللبيب المسمى بالتحفة
الغريب وفي حاشية الوافية المسماة بكشف الوافية وفي
الافتتاح شرح المصباح فظهر ان تجويز الفاضل الجامي قدس
سره السامي تقدير لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني
لا حول ولا قوة موجودان الا بالله مبني على مذهب سيبويه
دون مذهب ابن الحاجب فمن لم يعرف ذلك الشان والحال فله
القيل والقال ويمكن ان يقال في دفع الشبهة بان الجملة الجزائية